

التداعيات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية



التداعيات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية

مقدمة

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي، في وقت لم تكن فيه معظم دول العالم قد تعافت من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا. انخفاض النمو وارتفاع معدلات التضخم هي صورة الواقع الاقتصادي المتردي الذي طال «الدول المتقدمة»، ومنها يمتد إلى مختلف دول العالم. عوامل عديدة أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي عالمياً وأبرزها، الانقطاعات في سلاسل الإمداد، والاختلال الحاصل بين العرض والطلب، بالإضافة إلى التغيرات الجيوسياسية على مستوى المنطقة والعالم.

يشير خبراء الاقتصاد إلى أن الركود الاقتصادي العالمي، سيسفر عن تشديد حاد للسياسات النقدية في اقتصادات الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وهو ما سيؤدي إلى ضغوط مالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة واقتصادات «الدول النامية»، أي ارتفاع تكاليف القروض بفعل ارتفاع أسعار الفوائد.

أبرز تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية تتلخص وفق الخبراء بارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض الأجور، وتراجع عوامة السلع والعمالة والتكنولوجيا في العالم، وازدياد حدة التوترات الجغرافية - السياسية، وعدم استقرار القطاع المالي، واستمرار الضغوط الواقعة على سلاسل الإمداد، بالإضافة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار النفط.

على مستوى غرب آسيا، يختلف شكل ودرجة التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية، بحسب الواقع الاقتصادي المحلي لكل دولة، أي أن الدول المصدرة للنفط ستستفيد من ارتفاع أسعار الطاقة، فيما ستكون الدول المستوردة له أكثر تهيئاً وكذلك الأمر بالنسبة للأمن الاقتصادي.

ونتيجةً لتغيرات الجغرافيا السياسية، يرجح المحللون أننا ننتقل إلى عالم تهيمن عليه مجموعتان أو ثلاث كتل تجارية كبرى: كتلة آسيوية تكون الصين في قلبها وربما روسيا كمورد للطاقة لها، وكتلة بقيادة أمريكية. وربما تركّزت المجموعة الثالثة على الاتحاد الأوروبي.

Rising Caseloads a Disrupted Recovery and Higher Inflation, International Monetary Fund, January 2022:

من المتوقع أن يظل التضخم مرتفعاً على المدى القريب، بمتوسط ٣,٩٪ في الاقتصادات المتقدمة و٥,٩٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام ٢٠٢٢، قبل أن يتراجع في عام ٢٠٢٣. وبافتراض بقاء توقعات التضخم على مستوى جيد من الثبات حول الرقبة المستهدفة في المدى المتوسط، وتراجع شدة جائحة كورونا، يُتوقع أن ينحسر التضخم المرتفع مع انخفاض الانقطاعات في سلاسل الإمداد، وتشديد السياسة النقدية، وعودة الطلب المتوازن بعيداً عن الاستهلاك الكثيف للسلع وفي اتجاه الخدمات. ومن المتوقع أيضاً أن تعطل الزيادة السريعة في أسعار الوقود أثناء الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مما سيساعد على احتواء التضخم الكلي.

يشير تحليل أجراه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن انقطاعات الإمداد تسببت في انخفاض قدره ٠,٥-١,٠ نقطة مئوية في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي في ٢٠٢١، بينما أدت إلى ارتفاع قدره نقطة مئوية واحدة في التضخم الأساسي. ورغم محدودية الطاقة الفائضة في أساطيل الشحن الدولية، غالباً ما تحدث الاختناقات في مناطق العمليات الأرضية، حيث يعجز النقل بالشاحنات والخدمات الأخرى عن تحريك البضائع بعيداً عن الأرصفة بسرعة أكبر مما تستطيع السفن الجديدة أن تجلبه. وسوف تنخفض انقطاعات سلاسل الإمداد هذه في نهاية المطاف لأسباب ليس أقلها احتمال تحول تكوين الطلب وعودته إلى الخدمات (فلا يسع الأسر إلا شراء سلع معمرة محدودة). ويفترض السيناريو الأساسي تساؤل الاختلالات بين العرض والطلب على مدار عام ٢٠٢٢، ولكن كلما طال أمد هذه الاختلالات، ازدادت احتمالات انتقال آثارها إلى التوقعات بارتفاع الأسعار المستقبلية وفرضت مخاطر أكبر على الاقتصاد العالمي. وهذا الخلل في سلاسل العرض العالمية يحد كذلك من قدرة الاقتصادات على التكيف مع ظهور موجة جديدة محتملة من الجائحة، لأن الاختناقات التي تشهدها الموانئ تعوق تدفق السلع اللازمة للتكيف مع ظروف الصحة العامة المتغيرة. وقد يؤدي تأثير سلاسل "أوميكرون" المتحوّرة إلى زيادة الحد من كفاءة الموانئ، وزيادة مشكلات الشحن، وتأخير استعادة توازن طلب المستهلك بتحوّله من السلع إلى الخدمات - مما يسفر عن تفاقم اختلالات العرض والطلب.

ويُرجح أن تؤدي السياسة النقدية المتشددة في الولايات المتحدة إلى تعثر الأوضاع المالية العالمية، مما يفرض ضغوطاً على عملات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وسيؤدي رفع أسعار الفائدة أيضاً إلى جعل الاقتراض أعلى تكلفة على مستوى العالم، مما يفرض ضغوطاً على المالية العامة. وبالنسبة للبلدان ذات الديون المرتفعة المقومة بعملات أجنبية، فإن اقتران تشديد الأوضاع المالية بانخفاض أسعار الصرف وارتفاع التضخم المستورد سيضعها أمام مفاضلات صعبة على مستوى السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. وبالرغم من أن الضبط المالي أمر متوقع في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام ٢٠٢٢، فإن أعباء المديونية المرتفعة بعد الجائحة ستشكل تحدياً مستمراً لسنوات قادمة.

Global Economic Prospects, worldbank, june 2022:

تشير التّقدّيرات إلى أننا سنشهد أقصى تباطؤ اقتصادي بعد الانتعاش الأولي من الركود العالمي خلال أكثر من 80 عامًا. النمو العالمي متوقع أن يتباطأ من 5.7 في المائة في عام 2021 إلى 2.9 في المائة في 2022 ومتوسط 3 في المائة، بين عامي 2023-2024.

في أوروبا الشرقية باستثناء أوكرانيا، الناتج المحلي الإجمالي هو من المتوقع أن ينكمش بنسبة 5.6 في المائة في عام 2022 فيما تعمّق الركود في بيلاروسيا. الاستهلاك الخاص سيتراجع بسبب الركود في روسيا وأوكرانيا، بنسبة 50 في المئة و15 في المئة.

يبدو أن النشاط الاقتصادي في روسيا قد تقلص مع انكماش مؤشر مديري المشتريات المركّب في مارس وأبريل هذا العام. كما تقلّصت الطلبات في مؤشر مديري المشتريات التصنيعي للتصدير الجديد، ووصلت إلى أدنى مستوياتها.

من المتوقّع أن يضعف النمو الاقتصادي في معظم البلدان في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز بسبب روابط اقتصادية وثيقة مع الاقتصاد الروسي. ومن المتوقع أن يصل النمو في كلتا المنطقتين الفرعيتين حوالي النصف في عام 2022 من عام 2021، وأن ينخفض إلى 2.4 في المائة في آسيا الوسطى و 3.4 في المائة في جنوب القوقاز.

يؤثر الغزو الروسي لأوكرانيا في مناطق اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بدرجات متفاوتة من خلال الآثار الواقعة على التجارة العالمية والناتج العالمي، وأسعار السلع الأولية، ومستوى التضخم، وأسعار الفائدة. وستكون تداعيات الحرب أكثر قسوة على أوروبا وآسيا الوسطى، حيث من المتوقع أن يتقلص الناتج بشدة هذا العام.

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج في جميع المناطق الأخرى باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يُتوقع أن تفوق المنافع الناتجة من ارتفاع أسعار الطاقة بالنسبة للبلدان المصدرة لمنتجات الطاقة الآثار السلبية لهذا الارتفاع بالنسبة للاقتصادات الأخرى في المنطقة. كما تميل كفة ميزان المخاطر بالنسبة لجميع مناطق اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نحو التطورات المعاكسة، وتشمل هذه المخاطر ازدياد حدة التوترات الجغرافية-السياسية، وارتفاع مستويات التضخم ونقص المواد الغذائية، والضغوط المالية وزيادة تكلفة الاقتراض، وموجات جديدة من تفشي فيروس كورونا، وحالات التعطل والاضطرابات الناجمة عن الكوارث.

Chief Economists Outlook: May 2022, weforum, May 23, 2022:

ارتفاع معدل التضخم وانخفاض الأجور الحقيقيّ عالمياً: تعد توقعات التضخم هي الأعلى في الولايات المتحدة الأمريكية، تليها أوروبا وأمريكا اللاتينية؛ إذ يتوقع 96% و92% و86% من المستطلعين على التوالي، أن التضخم سيكون مرتفعاً أو مرتفعاً للغاية في تلك المناطق خلال الأشهر المتبقية من عام 2022، فيما يتوقع عدد أقل من المشاركين ضغوطاً عالية جداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وشرق آسيا، بما في ذلك الصين.

تراجع عوامة السلع والعملية والتكنولوجيا في العالم: أكد استطلاع كبار الاقتصاديين الصادر في نوفمبر الماضي، أن تراجع العوامة هو أهم انعكاس لتطورات الاقتصاد العالمي، لا سيما أن تجربة الوباء كان من نتيجتها تجزئة سلاسل القيمة، والعلاقات التجارية والروابط المالية. وتعمل تداعيات الأحداث الجيوسياسية خلال الأشهر الستة الأخيرة على ترسيخ هذه

الاتجاهات، مع خلق خطوط صدع جديدة في التكامل الاقتصادي، توازيًا مع تفاقم الانقسامات في الفضاء الافتراضي؛ إذ أصبحت مجالات النفوذ الأمريكي والصيني سمة من سمات النظام الحالي.

[Putin and Xi Exposed the Great Illusion of Capitalism](#), John Micklethwait and Adrian Wooldridge, Bloomberg, March 24, 2022:

في ظل غياب أي إجراء حاسم من قبل الغرب، تتحرك الجغرافيا السياسية بشكل نهائي ضد العولمة - نحو عالم تهيمن عليه مجموعتان أو ثلاث كتل تجارية كبرى: كتلة آسيوية تكون الصين في قلبها وربما روسيا كمورد للطاقة لها وكتلة بقيادة أمريكية. وربما تركزت المجموعة الثالثة على الاتحاد الأوروبي، إذ كان الأوروبيون متعاطفين على نطاق واسع مع الولايات المتحدة ولكنهم قلقون بشأن عودة محتملة لأميركا الأولى الانعزالية إلى البيت الأبيض وغاضبة من نهج أمريكا في التنظيم الرقمي والإعلامي. سوف تتأرجح القوى الأخرى بين هاتين الكتلتين العظيمةتين (أو الثلاث)، كما حدث خلال الحرب الباردة.

[As grain prices fall, food prices to ease first in developing world -U.S. official](#), Ana Mano, Reuters, July 26, 2022:

قال "ساث ماير"، كبير الخبراء الاقتصاديين في وزارة الزراعة الأمريكية، يوم الثلاثاء إن تراجع أسعار السلع الأساسية سيستغرق وقتًا أطول لتخفيف تضخم أسعار المواد الغذائية في الولايات المتحدة مقارنة مع الدول النامية. وتضررت بعض أفقر دول العالم بشدة من ارتفاع أسعار الذرة والقمح بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، وهي منتج رئيس للحبوب، في أواخر فبراير شباط بسبب اعتماد تلك الدول على الواردات وإنفاق المستهلكين على الغذاء بنسبة كبيرة من دخلهم.

وقال "ماير" إن الدول النامية في شمال أفريقيا وأماكن أخرى يمكن أن تكون أول من يشهد بعض الانخفاض في الأسعار بمتاجر البقالة مع انخفاض المحاصيل السلعية إلى مستويات ما قبل الحرب وهو محاصيل أمريكا الشمالية. وأضاف في مؤتمر عن الزراعة في ساو باولو: "إنه تأثير فوري. انخفاض أسعار السلع يقلل من فاتورة الواردات لبعض الدول المستوردة ويمكن أن يخفف من بعض ما شهدناه فيما يتعلق بتضخم أسعار الغذاء". وتابع، "الولايات المتحدة ستأخر لفترة أطول لأن الغذاء يمر بمزيد من مراحل المعالجة وسلاسل التوريد المعقدة. وارتفعت أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة في يونيو حزيران مع استمرار ارتفاع أسعار البنزين والمواد الغذائية، مما أدى إلى أكبر زيادة سنوية في التضخم منذ أربعين عاما ونصف".

"منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة" قالت بدورها في وقت سابق من الشهر الجاري: "إن أسعار الغذاء العالمية تراجعت للشهر الثالث على التوالي في يونيو حزيران لكنها ظلت قريبة من المستويات المرتفعة القياسية المسجلة في مارس آذار".

[البنك الدولي يحذر من أزمات في الدول الأفقر في الشرق الأوسط بسبب حرب أوكرانيا، france24، 14 نيسان 2022:](#)

كبير خبراء الاقتصاد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي "دانييل ليدرمان" أكد لوكالة "فرانس برس": "المنطقة بأسرها تنتعش بفضل النفط والأداء الاقتصادي فيها أفضل من أي منطقة أخرى في العالم".

ومع ذلك، فإن هذا النمو، وإن تحقّق بالفعل، فهو "غير كاف ومتفاوت". وأضاف، إنه "غير كاف لأن عددًا كبيرًا من الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيظل فقيرًا من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بما كان عليه في عام 2019 عشية (تفشي) الوباء".

وأوضح أن النمو "متفاوت لأن الاقتصادات الأسرع (تعافيًا) في عام 2022 من المتوقع أن تكون الدول مصدرة للنفط، بينما من المتوقع أن يعاني مستوردو النفط".

ومن المتوقع أن تنمو الاقتصادات المصدرة للنفط بنسبة 5,4 في المئة على خلفية التعافي من الوباء والزيادة المتوقعة في إنتاج النفط وارتفاع أسعار الخام، بينما ستنمو اقتصادات الدول المستوردة للنفط بنسبة 4,0 في المئة.

[التعافي المُستبعد: كيف تأثرت الاقتصادات الآسيوية بالأزمات العالمية؟، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة،](#)

محمد عبد التواب، 20 حزيران 2022:

تفرض التغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية والسياسية الدولية، تبعات سلبية على الاقتصادات الآسيوية، يمكن إيجازها على النحو التالي:

في ضوء المُعطيات السابقة، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصادي العالمي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في أبريل 2022، مُتوقعاً انخفاض النمو في قارة آسيا إلى 4.9% في العام الجاي، مقارنةً بمعدل نمو وصل إلى 6.5% خلال عام 2021.

ويُرجح صندوق النقد الدولي أن يسود التباطؤ الاقتصادي في غالبية دول القارة الآسيوية، من الصين والهند إلى كوريا الجنوبية واليابان، وصولاً إلى إيران وباكستان. وربما الاستثناء سيكون في مجموعة الآسيان، إذ يتوقع الصندوق أن تنمو دولها خلال 2022 بمعدل 5.3% مقارنةً بمعدل نمو 3.4% في العام الماضي.

[The Impact of Russia's Invasion of Ukraine in the Middle East and North Africa, crisisgroup,](#)

14 APRIL 2022:

بوصفها دولاً مصدرة للنفط والغاز، من المتوقع أن تحصد دول الخليج العربية أرباحاً من زيادة أسعار النفط والغاز نتيجة الأزمة الأوكرانية. المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تحتاج أن يكون سعر النفط الخام أقل من 70 دولاراً بقليل للبرميل حتى تحقق التوازن لموازنتها. بعد الغزو، ارتفع السعر بشكل كبير إلى ما فوق 130 دولاراً للبرميل، قبل أن يستقر على أقل من 100 دولار بقليل، ومن ثم ارتفع مرة أخرى بعد الحظر الذي فرضه الرئيس الأميركي جو بايدن على استيراد النفط الروسي.

بالنسبة لقادة الخليج، فإن زيادة الأسعار مرحب بها، بالنظر إلى أن دخل الحكومة كان قد تقلص خلال جائحة كوفيد-19. في الوقت نفسه، وبالنظر إلى عدد سكانها القليل، وزيادة حصة الفرد من الدخل ووجود منشآت تخزين قمح كبيرة، فإن لدى دول الخليج العربية أدوات عازلة أكثر من كثير من الدول الأخرى تحميها من صدمات الإمداد وزيادات أسعار السلع الزراعية. الإمارات العربية المتحدة، وقطر وعمان تستورد كميات كبيرة من القمح من روسيا وأوكرانيا، لكنها هي وجيرانها ليس لديها دواعي القلق الأكثر حدة في مصر ولبنان على سبيل المثال.

تبلغ حصة روسيا 2-3 بالمئة من التجارة الخارجية غير النفطية لإيران. إلا أن طغيان السلع الزراعية في واردات إيران، يعد مهمًا بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لمشتريات القمح نتيجة حالات الجفاف التي تعيق الإنتاج المحلي. إذا استمرت هذه النزعة إلى 2023، فإن اعتماد إيران على القمح المستورد سيزداد، ما يثير مخاوف من الأثر السلبي للحرب في أوكرانيا على البلاد.

وبسبب ارتفاع الأسعار عالميًا، فإن فاتورة واردات العراق من الحبوب من المتوقع أن ترتفع بثلاثة أضعاف، من 900 مليون دولار في 2020-2021 إلى 3 مليار دولار في 2021-2022. يعتمد العراق بشكل كامل تقريبًا في دخله على مبيعات النفط الخام. وتشكل حقيقة أنه لا يكرر سوى جزء ضئيل منه محليًا نقطة ضعفه الرئيسية. كما كان لزيادة تكاليف الطاقة عالميًا آثار متفاوتة في أجزاء مختلفة من العراق. وفي حين حافظت الحكومة على نفس أسعار الوقود من خلال الدعم في وسط العراق، فإن الأسعار تضاعفت في إقليم كردستان، الأمر الذي تسبب بطوابير على محطات الوقود هناك، وكذلك في مدن مجاورة مثل الموصل.

يستورد لبنان أكثر من 80 بالمئة من قمحه من أوكرانيا، الأمر الذي يتركه هشاً أمام صدمات الأسعار. كما ارتفعت أسعار الخبز بعامل 6 فقط، رغم انخفاض سعر العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بعامل 15، وحقيقة أن لبنان يستورد جميع مدخلات إنتاج الخبز (القمح، والطاقة، والسكر). وبالتالي فإن ارتفاع أسعار القمح سيجعل عملية الدعم أعلى كلفة.

The Growing Threat of Global Recession, project-syndicate, Kenneth Rogoff, April 26, 2022:

من المؤكّد أن خطر حدوث الركود في الولايات المتحدة ارتفع إلى عنان السماء، والآن تدور الشكوك الرئيسة عن توقيتته ومدى شدّته. وبمرور كل يوم، تبدو وجه النظر المتفائلة التي تزعم أن التضخم سينخفض بشكل كبير من تلقاء ذاته، وأن الاحتياطي الفيدرالي لن يضطر بالتالي إلى رفع أسعار الفائدة بدرجة أكبر كثيرًا، أشدّ تضليلًا. مع ارتفاع حجم المدخرات أثناء الجائحة، يصبح السيناريو الأكثر ترجيحًا هو أن يظل الطلب الاستهلاكي قويًا، بينما تتفاقم مشاكل سلاسل التوريد.

صحيح أن الحكومة الأميركيّة تعمل على تقليص سياساتها التحفيزية، كما يبدو، لكن هذا من شأنه أن يزيد من مخاوف الركود حتى لو ساعد في تخفيف التضخم بعض الشيء. وإذا استمرت برامج التحفيز بكامل طاقتها – وفي عام الانتخابات، بكل تأكيد – فإن هذا من شأنه أن يزيد من صعوبة مهمة بنك الاحتياطي الفيدرالي.

أما عن أوروبا، فإن التأثير السلبي الناجم عن التباطؤ الاقتصادي في الصين والولايات المتحدة كان ليهدهد نموها حتى بدون الحرب الدائرة في أوكرانيا. لكن الحرب ضاعفت بشكل كبير المخاطر التي تواجه أوروبا ونقاط الضعف التي تعيها. فالنمو ضعيف بالفعل. وإذا لجأ الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى استخدام أسلحة كيميائية أو أسلحة نووية تكتيكية،

فسوف تضطر أوروبا إلى قطع كل صلة به تمامًا، في ظل عواقب غير مؤكدة يتحملها اقتصادها فضلًا عن خطر المزيد من التصعيد، والذي قد يعني فرض عقوبات على الصين أيضًا. في غضون ذلك، تترزح الحكومات الأوروبية تحت ضغوط شديدة لحملها على زيادة إنفاقها بشكل كبير على الدفاع الوطني.

من الواضح أن الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأكثر فقرًا ستعاني بشدة في حالة حدوث ركود عالمي. وحتى البلدان المصدرة للطاقة والغذاء، والتي استفادت حتى الآن اقتصاديًا من الحرب بسبب ارتفاع الأسعار، من المرجح أن تواجه بعض المشاكل.

سينحسر خطر حدوث انكماش عالمي متزامن بحلول أواخر عام 2022. ولكن في الوقت الحالي، أصبحت احتمالات الركود في أوروبا والولايات المتحدة والصين كبيرة ومتنامية، والانهيار في إحدى المناطق من شأنه أن يزيد من احتمالات الانهيار في مناطق أخرى. ومن المؤكد أن التضخم الذي بلغ مستويات غير مسبوقه من الارتفاع لا يجعل الأمور أسهل بأي حال. الحق أنني ليست على يقين من أن الساسة وصناع السياسات على مستوى المهمة التي قد يجدون أنفسهم في مواجهتها قريبًا.

[Visualizing the Coming Shift in Global Economic Power \(2006-2036p\)](#), [visualcapitalist](#), Raul

Amoros, June 13, 2022:

من المتوقع أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة بحلول عام 2030. وقد أدى التعافي الأسرع من المتوقع في الولايات المتحدة في عام 2021، ونضالات الصين في ظل سياسات "صفر-كوفيد" إلى تأخير حصول البلاد على الصدارة بنحو عامين.

حافظت الصين على نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيجابي بسبب الاستقرار الذي يوفره الطلب المحلي. وقد ثبت أن هذا أمر حاسم في الحفاظ على النمو الاقتصادي للبلاد. كانت السياسة المالية والاقتصادية للصين قد ركزت على هذا الأمر قبل الوباء بسبب مخاوف من تزايد القيود التجارية الغربية.

من المتوقع أن تصبح الهند ثالث أكبر دولة من حيث الناتج المحلي الإجمالي حيث من المتوقع أن تبلغ 10.8 تريليون دولار في عام 2031.

إذا نظرنا إلى الوراء، كان الناتج المحلي الإجمالي للهند 949 مليار دولار فقط في عام 2006. وبسرعة إلى اليوم، فقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للهند أكثر من ثلاثة أضعاف، ليصل إلى 3.1 تريليون دولار في عام 2022. وعلى مدار الخمسة عشر عامًا القادمة، من المتوقع أن يتضاعف ثلاث مرات مرة أخرى.